

## المحور السابع: مسار السياسة النقدية في الجزائر وتحدياتها.



اولا: تطور السياسة النقدية في الجزائر.

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل يمكن إيجازها في مراحل ثلاثة ما يلي:

### 1- السياسة النقدية (62-78)

تميزت هذه المرحلة بضعف الطلب على القروض المصرفية نتيجة لغياب مشاريع استثمارية، حيث لم تكن هناك حاجة كبيرة إلى مراقبة العرض النقدي، وينطبق هذا حتى سنة 1969، وقد تبنت الجزائر اختيارات اقتصادية تتمثل في نمط التسيير المخطط مركزيا، حيث أبعدت الظاهرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، وقد طبق هذا النموذج في الاقتصاد الذي يمنح الأولوية للقرض المصرفي كمصدر أساسي في تمويل النشاط الاقتصادي أو بما يسمى اقتصاد الاستدانة. وبصفة عامة يتميز هذا الاقتصاد بالخصائص التالية:

- ✓ يشكل القرض المصرفي النمط الرئيسي لتمويل النشاط الإنتاجي، وذلك لضعف معدل التمويل الذاتي للمؤسسات وضيق أو انعدام السوق المالية ولهذا فهي تلجأ كلية إلى القرض.
- ✓ يعمل النظام المصرفي تحت سلطة البنك المركزي، حيث تلجأ البنوك بصفة دائمة إلى إعادة التمويل من البنك المركزي الذي لا يستطيع أن يمدها بذلك دون النظر إلى مستوى النشاط الاقتصادي، ويعتبر تدخل البنك المركزي مقيدا في اقتصاد الاستدانة.
- ✓ تكون المؤسسات مدينة لدى البنوك، والبنوك مدينة لدى البنك المركزي.
- ✓ يكون الإنشاء النقدي نموه داخليا، وحسب هذا الاتجاه فإن المقابلات الرئيسية للإصدار النقدي هي القرض المطلوب من الأعوان لتحقيق مستوى معين من النشاط في القطاع الحقيقي.
- ✓ تكون معدلات الفائدة المطبقة معدلات إدارية.
- ✓ يشكل تأطير القرض النمط الرئيسي في ضبط النشاط النقدي للبنوك في اقتصاديات الاستدانة، كما أن الضبط النقدي يخضع ببساطة إلى تحديد كمية القرض.

ومنه فإن السياسة النقدية في هذه الاقتصاديات هي سياسة ائتمانية، لأن النظام المالي يستجيب إلى ضرورة ضمان تمويل المؤسسات من خلال القرض، والأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي أيضا القرض.

ومنذ إصدار قانون المالية لسنة 1966 الذي ألقى السقف أو الحد الأقصى لتسبيقات البنك المركزي للخرينة العامة، وكان تمويل عجز الميزانية يتم آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات وحساب بريدي جاري دائم، ومن طرف البنوك التجارية عن طريق الاكتتاب الإجباري (بنسبة 5 % من الودائع) لسندات الخزينة، ونتج عن هذا دين كبير للخرينة العمومية تجاه الجهاز المصرفي، حيث بلغ هذا الدين في نهاية عام 1989 حوالي 110 مليار دينار تجاه البنك المركزي، و10 مليار دينار تجاه البنوك التجارية، وهو مبلغ يشكل ما يقارب 50 % من الدين العمومي المحلي في ذلك التاريخ.

ومن هنا بدأ إخضاع النقد لسياسة الميزانية ولا نقول السياسة النقدية لأنه من المبكر أن نتكلم عنها، وقد انتقلت سلطة تسيير النقد والقرض إلى وزارة المالية، وأصبح ذلك مؤكدا في قانون المالية 1971 الذي أعيد فيه تنظيم دوائر التمويل، وكان اهتمام الدولة ينصب على تمويل الاستثمارات العامة المخططة، والذي حدد ثلاث أنماط لتمويل الاستثمارات المخططة من بينها إعادة الخصم الآلي للقرض متوسط المدى لدى البنك المركزي، وكان دور البنوك التجارية في توزيع مختلف الموارد المالية المتاحة على المؤسسات العمومية الموجودة وفقا لقائمة تقدمها وزارة المالية، وقد بدأ في تطبيق آلية إعادة الخصم إنطلاقا من 01 جانفي 1972 إلى 1986 وكان يساوي 2,75 % وهذا المعدل لا يشجع على الادخار، وهذا يبرر عدم تحفيز البنوك في جلب الموارد المالية، وإنما كانت البنوك تتجه بطريقة مباشرة وبسيطة إلى إعادة الخصم بطريقة آلية لدى البنك المركزي، وقد كرس الإصلاح المالي لسنة 1971 سيطرة التخطيط الكمي الذي وضع الأولوية للقطاع الحقيقي وإخضاع الظواهر النقدية له.

## 2- السياسة النقدية (82 - 89)

بدأت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة عمومية في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة مع اعتماد نظام القرارات اللامركزية بدلا من القرارات المركزية التي كانت في السابق، ولم يقتصر هذا الإصلاح على القطاع الحقيقي، بل تعداه إلى القطاع المصرفي والنقدي، فقد أعيدت هيكلة القطاع المصرفي في هذه الفترة بإنشاء مصرفين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية 1985، لكن هذا لم يقدم إجراءات جديدة في مجال السياسة النقدية.

أما في سنة 1986، فقد صدر قانون مصرفي جديد يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضع مهام البنك المركزي والبنوك التجارية، وقد أشار في الفقرة 6 من المادة 19 من قانون 86 إلى أن يتولى البنك المركزي على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض، وبالفعل وابتداء من سنة 1986 انتقل معدل إعادة الخصم من 2,75 % إلى 5 % أي ظل ثابتا حوالي 15 سنة أي إلى غاية أكتوبر 1986 معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي، وقد مكن البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي منذ 1987، وهكذا أصبح تحديد مستوى القروض المصرفية

لا يعود لاحتياجات المؤسسات، وإنما يخضع لمتطلبات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية، وفي ماي 1989 عدلت أسعار الفائدة برفع مستواها الاسمي، وهذا أيضا تطور آخر في تحريك معدلات الفائدة لرفع مستوى الادخار، كما أدخلت مرونة في هيكل أسعار الفائدة المطبقة من طرف البنوك، لتتنشأ في جوان من نفس السنة السوق النقدية، وجرى توسيع هذه السوق إلى مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين.

كما نتابع الإصلاح المصرفي عندما صدرت النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات، بما فيها البنوك، حيث أدخلت عليها تعديلات لتسيير البنوك حسب المعايير الاقتصادية، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المردودية كما ألغي التوطين المصرفي الوحيد وخروج الخزينة العامة عن دائرة التمويل، وتركت مهمة الوساطة المالية للبنوك، ولكن رغم هذا كله، لا يزال التسيير النقدي جامدا أو قاصرا ولا يحمل هذا الإصلاح دلالات كبيرة في إدارة السياسة النقدية، إلا أنها مرحلة هامة في تطوير السياسة النقدية وبروز قواعد جديدة ليترك التسيير النقدي للنظام المصرفي فقط.

### 3- السياسة النقدية (1990-2000)

لم تعرف أدوات السياسة النقدية وأهدافها إلا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، حيث تم منح الاستقلالية الحقيقية للنظام المصرفي ومنح وظيفة الوساطة المالية للبنوك، كما بين دور النقد والسياسة النقدية وبذلك خرج النظام المصرفي عن كل التدخلات الإدارية في القرارات المصرفية، ومنح البنك المركزي كل الصلاحيات في إدارة النقد والقروض في ظل استقلالية موسعة، كما توضحت العلاقة بينه وبين البنوك التجارية، إضافة إلى علاقة البنك المركزي بالخزينة العمومية ووضع قيودا زمنية وكمية على التسبيقات الممنوحة لها من البنك المركزي، وهكذا تم الفصل بين الدائرة المالية والدائرة النقدية من خلال ما يلي:

✓ وضع سقف أو حد أقصى لتسبيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية ومع تحديد زمني واسترجاعها إجباريا خلال كل سنة.

✓ إرجاع ديون الخزينة المتراكمة تجاه البنك المركزي، وفق جدول مدته 15 سنة انطلاقا من 1990.

✓ إلغاء الاككتاب الإجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

✓ خروج الخزينة من دائرة الائتمان وعودة الوظائف التقليدية إلى البنك التجاري.

وقد أسس هذا القانون (10/90) سلطة نقدية تتمتع بالاستقلالية التامة في إعداد السياسة النقدية، ويمكن القول أن قانون النقد والقرض يعتبر بداية لعمل السياسة النقدية لتحقيق الأهداف العامة، والتي يمكن اجمالها في النقاط التالية:

#### 1- استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.

مع إصدار قانون النقد والقرض في 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد، وذلك بالتحريز التدريجي للتضخم المكبوت، وكان معدل التضخم السنوي في الجزائر بلغ حوالي 9 % في المتوسط خلال السنوات

العشرين قبل 1990، ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة بعد الصدمة النفطية الأولى في أوائل السبعينات، سبب ارتفاع أسعار الواردات وضغط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري .

لم يكن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم يشكل في الجزائر أية أولوية للسلطات، ماعدا بعض التصريحات بالإشارة إلى ارتفاع الأسعار، لا سيما بيانات مجالس الوزراء التي تكرر في بعض الأحيان للظاهرة، ولكن لا توجد أي خطة خاصة لمكافحة التضخم الهيكلي، لأنه لم يشكل أي عائق كآلية لانخفاض القوة الشرائية للطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وحماية القدرة الشرائية لهذه الفئة كانت الهدف الأساسي للسياسة اللاتضخمية، التي تبقى إذا محققة جدا.

فالانشغال الأساسي آنذاك هو تصنيع البلاد، والتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القوة الشرائية، إلا أنه لا يمكن نفي مبادرات ذات طبيعة ظرفية قد اتخذت من وقت لآخر، ولكن بدون الوصول إلى نتائج مرضية، ومن الجدير بالذكر بأنه تمت الإشارة للمرة الأولى في القوانين المتعلقة بالمخططات السنوية (1991-1992) إلى مكافحة أسباب التضخم، قانون رقم (90 - 37) الصادر بتاريخ 1990/12/31 ورقم (91-26) المؤرخ في 1991/12/18 للوصول إلى هذا الهدف.

وقد عالجت الحكومة العجز المتوالي في الميزانية باللجوء إلى إجراءات السيولة النقدية، مما يؤدي إلى زيادة في عرض النقود، وجرى كبت التضخم عن طريق تحديد الأسعار، ولكنه في عام 1990 كان أكثر من 50 % من السلع المشككة للرقم القياسي لأسعار المستهلك تحت تحديد سقف سعري أ وسقف لهامش الأرباح، والنتيجة كانت هي انتشار نقص السلع.

وفي أوائل التسعينات أقدمت السلطات على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية، فارتفع بذلك عجز الميزانية وخسائر المؤسسات العامة، وقد تم تمويل هذه الاختلالات من خلال إصدار نقدي جديد، وأدى هذا كله إلى ارتفاع معدل التضخم، وتم رفع معدل إعادة الخصم ابتداء من 22 ماي 1990 إلى 10,5 % بعد أن كان 7%، وهذا من شأنه أن يقلل من القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه الوسيلة لم تخفض التضخم بشكل كبير ولم تكن لها فعالية قوية نظرا لضيق السوق النقدية وكذلك ضعف انتشار التعامل بالأوراق التجارية إلا بعد إدخال أدوات أخرى مساعدة وتطبيق برامج التعديل الهيكلي، وانطلاقا من أكتوبر 1991، تم رفع معدل إعادة الخصم إلى 11,5 % إلى غاية أفريل 1994.

وكان المقصود من التدابير الصارمة المتخذة في فترة الاستقرار الجديدة في أفريل 1994 هو تصحيح انحرافات الفترة (91-92) وكانت الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها هي:

- ✓ خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
- ✓ رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% ومعدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% ومعدل الفائدة على الكشوف إلى 24%.

✓ حصر الحد الأقصى لمعدل هامش البنوك التجارية إلى 5% وهي إضافة لمعدل 18,5%، ومن ثم يصبح معدل الفائدة على القروض هو 23,5%.

✓ رفع معدل الفائدة على التوفير من أجل السكن إلى 10% وجعله 14% في دفاتر التوفير الأخرى.

✓ رفع معدل الفائدة على سندات التجهيز إلى 5,16%.

والهدف من هذا البرنامج هو دعم السعر الجديد للعملة الوطنية، أي عقب تخفيض قيمته بنسبة 17,40% في أبريل 1990 والحد من الضغوط التضخمية وخفض مفعول الاستحقاق بإعادة تخصيص موارد لفائدة الاقتصاد. وبفضل تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي أبريل 1994 - مارس 1995 ثم برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 - 21 ماي 1998 والإجراءات التي تبعتها تم التحكم في معدل التضخم حتى وصل إلى 2,64% في 1999، حيث بلغت الكتلة النقدية 1468 مليار دج في نهاية 1999 مقابل 1287 مليار دج في نهاية 1998، أي ما يمثل نسبة نمو قدرها 14% أقل من النسبة المحلية في 1998 19,1% وسنة 1997 (18,2)، ويؤكد هذا التراجع في النمو النقدي الرجوع إلى حالة الاستقرار الكلي بما فيها استقرار الأسعار، وبفضل زيادة مداخيل البترول ثم تعزيز قيمة العملة الوطنية، وتقليل اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر ارتفع عرض الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية البنكية في البنوك 127 مليار دج في نهاية 2000 مقابل 86 مليار جزائري في نهاية ديسمبر 1999، وهذا كله أدى على الانخفاض الكبير في التضخم الذي قدر في سنة 2000 بـ 2,64%.

## 2- تحقيق النمو الاقتصادي:

بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي فمن اتفاق الاستعداد الائتماني إلى برنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج عنها آثارا انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة إقرار التوازنات، ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش، لأن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي والتضخم، سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

فمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان في المتوسط سلبيا (-0,5%) في الفترة (1986-1993) اين بلغ انخفاضه 2,2% سنتي 1988 و1993، ولكنه أصبح موجبا منذ 1995 إذ بلغ متوسطه 3,4% خلال الأربع سنوات التي استغرقها البرنامج، وبالتالي فإن برنامج التعديل الهيكلي قد حقق أهدافه، وأن المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي قد صححت، وأن السياسة النقدية قبل 1994 لم تحقق هدف النمو، ويمكن اعتبارها مرحلة ركود، ولكن انطلاقا من 1994 تمت عملية الانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي، إذ بلغت معدلات النمو الحقيقي حوالي 3,4% عامي 1995 - 1996، وبلغ سنة 1998 5,1% (نتيجة انطلاق قطاع الصناعة والموسم الفلاحي الجيد)، وبلغ 3,2% في 1999.

ويتأثر تطور الناتج الداخلي الخام بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار برميل النفط، حيث يجعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية، فالاقتصاد الوطني يعتمد على الخارج في تمويناته التي انخفضت خلال المرحلة (1986 - 1993).

وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في شبه الركود في الحدود الحقيقية بالناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة وخارج المحروقات، كما لوحظ ازدهارا مترددا ابتداء من سنة 1995 مترجما آثار استقرار الاقتصاد الكلي، وبالرغم من هذا كله، فقد استمر انخفاض الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية لأسباب من بينها تحرير الواردات، وهو ما يتطلب المنافسة الأجنبية للمنتجات الجزائرية وتأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي.

ويبقى هذا النمو غير كاف للتخفيف من حدة البطالة، وكذا تحسين المستوى المعيشي للسكان، وزيادة الصادرات لكسب عملات جديدة لزيادة احتياطات الصرف، وعودة الثقة في العملة الوطنية، الأمر الذي سيرفع من قوتها الشرائية، وهكذا ينخفض دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظرا لعدة عوامل أخرى مهمة تتحكم في عملية النمو الاقتصادي من بينها الصدمات والتقلبات الداخلية والخارجية، والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

### ج- مكافحة البطالة.

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، ولكن أيضا عبر مجهودات مميزة بالنظر إلى التأخر الكبير في امتصاصها، هذا الانتعاش للاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصاد كلي ومالي مطهر بشكل يعطي للآليات والمؤشرات الاقتصادية في السوق كل الأهمية لفعاليتها في دفع وحركية الموارد الضرورية لنمو مستديم، وهذا يعني إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وإنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين.

وتتطلب هذه الإصلاحات إجراءات هيكلية لإنعاش النمو، أي إنعاش الأعمال الكبرى بواسطة برنامج خاص، حماية وخلق مناصب شغل للشباب، والخصوصية لصالح العمال بدون اعتبار المجالات الطاقوية والفلاحة التي يجب أن تستمر تحويلاتها بهدف الحصول على موارد ومناصب إضافية.

وقبل بداية استعمال السياسة النقدية كان معدل البطالة في الجزائر 10% وانتقل بعد استعمالها إلى 25% عندما بلغ عدد العاملين 5,3 مليون وعدد العاطلين 1,8 مليون، وأظهرت نتائج مسح للعمالة في عام 1996 أن معدل البطالة يقدر بحوالي 28%، ورغم أنه في سنة 1995 حاولت السياسة النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الخصم والاقتراض لزيادة الاستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة إلى جانب تسريحات العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث تزايدت البطالة إلى أكثر من 29% في سنة 1997.

وفي غياب الإنعاش الاقتصادي، تم وضع ترتيبات مؤقتة تدعم التشغيل لتدارك هذه الأوضاع، لكن بالإضافة إلى طابع هذا الإجراءات المؤقتة، فإنها ظهرت عاجزة على تلبية الطلب الإضافي على مناصب الشغل الذي يتقدم به حوالي 250 ألف إلى 300 ألف شخص سنويا.

وأمام تقادم حالة البطالة التي مست كل فئات العمر سواء تعلق الأمر بعارضي العمل لأول مرة مثل المتخرجين أصحاب الشهادات من الرجال أو النساء أو العمال المطرودين من عملهم، تم إعداد مجموعة من التدابير لمكافحة البطالة، وتم الشروع في أربعة برامج تسمى ترقية الشغل وكل منها متوجه إلى فئة أو عدة فئات من البطالين وهي:

### ج-1- برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL.

منذ بداية 1990 تم اتخاذ بعض الإجراءات لإدماج الشاب وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة عن طريق منحهم مناصب شغل بأجر من مبادرة محلية، وتهدف إلى مساعدة الشباب البطالين لاكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج في مدة تتراوح بين ثلاث أشهر واثنا عشرة شهرا، وتتولى الجماعات المحلية تشغيل هؤلاء الشباب، بالإضافة إلى عرض مناصب شغل من المؤسسات المحلية والإدارات مقابل تلقيها مساعدة مالية من صندوق المساعدات على تشغيل الشباب FACJ الذي تحول سنة 1996 إلى الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ ويتمتع بصلاحيات أكبر من الصندوق السابق، ولكن هذا التشغيل مرفوق بشرط منح الشغل الدائم لجزء من الشباب المندمجين في المؤسسات، والواقع أن هذا العمل ظل هامشيا ولم يستفيد منه الكثير سوى نسبة تتراوح بين 3 و4 %.

وفي سنة 1997 كان عدد الشباب 160185 الذين استفادوا من هذا منهم 8300 فقط في خانة الشغل الدائم (أي سنة 4,5 % من المجموع)، وحسب حصيلة شملت الثلاثي الأول من عام 1998 فإن برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية استفاد منه حوالي 65000 شاب وخصص لهم مبلغ 1 مليار دج، أي ما يعادل 15400 دينار لكل منصب شغل.

### ج-2- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة TUPHIMO:

هذا البرنامج مماثل للبرنامج السابق من حيث فئة المواطنين ومن حيث طبيعة المناصب التي يعرضها، فهي مؤقتة على أنه يتميز من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة مثل أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأُسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

وكان عدد المشاريع الممنوحة للمقاولين في السداسي الأول من 1999 يصل إلى 1098 وارتفع بمعدل 14 % بالمقارنة مع السداسي الثاني لسنة 1998.

من جانب التشغيل قرابة 35000 شخص يمكن أن يكونوا لهم مناصب أي حوالي 2,5 مرة أكبر من السداسي الماضي لسنة 1998، والعدد المتوسط للمناصب التي أنشأت لكل المشروع يتجاوز من 15 منصب في معدل كل مشروع في السداسي الثاني لسنة 1998 إلى 32 في السداسي الأول لسنة 1999، ويصل مبلغ الالتزامات أو التعهدات للسداسي الأول من سنة 1999 إلى 1132 مليار دج مقابل 544 مليون دج في السداسي الثاني لسنة

1998 ، وتدخل بعض المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي إلى غاية سنة 1999 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق 70000 منصب دائم مقدر في الفترة 2001 - 2004.

### ج-3- برنامج عقود الشغل المسبق (CPE):

بدأ هذا البرنامج في شهر سبتمبر 1998 ويتوجه إلى الشباب البطالين ذوي الشهادات من الجامعات والبالغين من العمر 19 - 35 سنة أو إلى البطالين الذين سبق لهم وأن التحقوا في البرنامجين السابقين المذكورين، وتبلغ مدة العقد سنة، وتتولى تمويله وكالة التنمية الاجتماعية بأموال الخزينة، وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة لمدة 6 أشهر بطلب من رب العمل ويساهم رب العمل في الأجرة المدفوعة في حدود 20% وأجرته تساوي الحد الأدنى للأجر الوطني (6000 دج) وفي السداسي الثاني من عام 1998 تم قبول شغل 7025 عرض شغل، وسمحت هذه العقود في 30 جوان 1999 بإدخال 5828 شاب متخرج منها ما بين جامعيين وتعيين ساميين، ومعظم المناصب الناشئة كانت في الإدارات حوالي 86% و 14% في القطاع الاقتصادي وهو ما يعكس غياب الإنعاش الاقتصادي. في سنة 2000 بلغ عدد المستفيدين من هذه العقود منذ إنشائها 28000 ومعدل الديمومة في المنصب حوالي 12%.

### ج-4 برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغيرة:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ السداسي الثاني لسنة 1997، وتبرز الحصيلة في 1997/12/31 أن 3670 مقولة صغرى صارت عمليا تشغل 8280 شخصا، وتم إنشاء صندوق ضمان استثمارات المقاولات الصغرى من تمويل عمومي خلال 1998، الحصيلة المستخرجة من الوكالة الوطنية للتشغيل (L'ANSEJ) في 30 جوان 1999 أعطت المعلومات التالية:

- عدد الملفات المقبولة تصل إلى 73527 في 30 جوان 1999 يقدر عدد المناصب بـ 209773.

- عدد الاعتمادات للتمويل الذاتي هي 5108 مشروعا قادرا على خلق مناصب شغل 14099.

- العدد الإجمالي للمشاريع التي أعطيت لها الموافقة من التمويل المصرفي يصل إلى 20203 منها 9141 خلال السداسي الأول 1999. تمثل حوالي 20000 منصب.

- العدد المتراكم للمشروعات الممولة ذاتها يصل إلى 5108 في 30 جوان 1999 للسداسي الأول وتم تسجيل 80 مشروعا يمثل 221 منصب.

### ج-5- القروض الصغرى:

تم الشروع فيها بداية 1999، وهي تتوجه لكل الأشخاص الذين ليس لديهم شغل وتتراوح أعمارهم بين 18-30 عاما، وتتمثل في منح قرض مصرفي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير، وتتراوح المبلغ بين 5000 - 350.000 دج، ولا بد للشخص طالب المساعدة أن يوفر من ماله الخاص على ما لا يقل عن 5% من

مبلغ القرض المطلوب ومدتها من سنة إلى 5 سنوات وتتولى الخزينة تخفيض سعر الفائدة على هذا القرض حيث لا يدفع المستفيد سوى 2% من الفوائد البنكية، وخلق هيئة متخصصة في التمويل الصغير وفي انتظار تنصيب هذه الهيئة، ميزانية الدولة قدرت هذا العمل بمبلغ 1,8 مليار دج لسنة 2001.

#### د- تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

كانت الجزائر تتمتع بفائض مالي بفضل ارتفاع أسعار النفط حتى منتصف الثمانينات ولكن الانخفاض الشديد لأسعار النفط في سنة 1986 أظهر عدة إختلالات اقتصادية كلية وكشف هشاشة الاقتصاد الوطني، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بمقدار النصف بين سنتي 1985 و 1986، فلجأت السلطة إلى فرض قيود على الاستيراد، مما أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة 43% في فترة (85-87)، وتشجيع ظهور سوق موازية للنقد الأجنبي، ومع انتعاش أسعار النفط بحلول سنة 1990، كانت الجزائر بصدد إدخال إصلاحات اقتصادية للتحويل نحو اقتصاد السوق، فقامت بإبرام اتفاقيين تمويليّين مع صندوق الدولي عامي 1989 و 1991.

وفي عام 1991 بدأت أسعار النفط في الانخفاض مرة أخرى، واتسم ميزان المدفوعات بالاختلال، حيث حدث خلال هذه الفترة انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض، وارتفع الدين الخارجي إلى 18,4 مليار دولار أمريكي في عام 1985 (حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 26,5 مليار دولار أمريكي في عام 1993 أي (63% من إجمالي الناتج المحلي)، كما أن آجال تسديد الديون اتسعت بالمدى القصير، والقروض الجديدة من مصادر وكالات قروض الصادرات قصيرة المدى أيضا (من سنتين إلى ثلاث سنوات) وقد أدى ذلك إلى زيادة نسبة خدمة الدين. وأمام أزمة اختلال ميزان المدفوعات أو البحث عن التوازنات الخارجية، قامت السلطات باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1994 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون في أبريل 1994 ومدة الاتفاق (الاستعداد الائتماني) سنة، بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998، وتميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية، مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار بنسبة 7,3% في مارس 1994 ونسبة 40,17% في أبريل من نفس السنة.

وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم وأيضا أسعار البترول (17,57 دولار للبرميل) في 1995 مقابل 16,31 دولار للبرميل في 1994) حدثت زيادة في الواردات بواقع 942 مليون دولار أمريكي وعجز أثر على مداخيل رأس المال وصل (-2080) دولار، واستمر ذلك على مستوى حساب رأس المال، ووصل في 1995 إلى (-6370) مليون دولار، وسمحت إعادة الجدولة باقتصاد 478 مليون دولار التي لم تتمكن بالنسبة لهذه السنة من تغطية عجز ميزان المدفوعات الذي وصل (-1462) مليون دولار.

وظهرت أزمة في النقد الأجنبي في نهاية عام 1993 عندما انخفضت الاحتياطات إلى أقل من 1.5 مليار دولار أي حوالي شهر من الواردات، وانتقلت احتياطات الصرف إلى 2,64 مليار دج في 1994 ثم إلى 2,018 مليار دولار في 1995، هذه المبالغ تقدم على التوالي 2,81 شهرا و 2,0 شهرا لواردات السلع والخدمات.

بعد إعادة الجدولة، تقلص معدل خدمة الدين الأجل المتوسط والطويل إلى 48,7 % في 1994 و 40,9 % في 1995، لكن بدون إعادة جدولة الديون هذا المعدل يكون 95,9 % و 94,0 %.

إن الظرف المواتي لسوق النفط والتوجه نحو تخفيض الواردات وبالارتباط بمتابعة مجهودات استقرار الاقتصاد الكلي والمالي سمح كله بالحصول على فائض تجاري بـ 100 مليون دولار خلال نفس المدة مقابل عجز بـ 180 مليون دولار في الثلاثي السابق حسب توضيح بنك الجزائر واحتياطات الصرف وصلت 2,11 مليار دولار في نهاية ديسمبر، أي 2.1 شهر لواردات السلع والخدمات مقابل 2 مليار دولار في نهاية سبتمبر 1995.

أشار البنك أيضا بأن الثلاثي الرابع تميز بتخفيف التوترات في سوق الصرف مع تعزيز المرونة في تحديد معدل الصرف"، هذا الأخير وصل حسب النثرية إلى 52,2 دينار لدولار في نهاية ديسمبر 1995 مقابل 50,3 دينار في نهاية سبتمبر من نفس السنة أي "التمهيد للاستقرار" بالاعتماد على سلوك صارم للإجراءات النقدية والمالية لبرنامج الاستقرار، غير أن إعادة التوازن لسوق الصرف يركز على أهمية التمويلات الاستثنائية لميزان المدفوعات ونخص بالذكر أساسا إعادة جدولة الدين الخارجي، إلا أن أهمية هذه التمويلات المبذولة في 1994 و 1995 بسبب فعل التثمين أو التقويم ساهمت في ارتفاع اللجوء للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في نهاية 1995 الذي وصل (31,3 مليار دولار) وتراجعت نسبة خدمة الدين بـ 5 نقاط بالمقارنة مع سنة 1994.

أما إيرادات صادرات المحروقات قيمت بـ 6,3 مليار دولار في السداسي في سنة 1997 الثاني منها 600 مليون دولار على الأقل في السداسي الأول، هذا يفسر بظروف نسبيًا أقل ملائمة خلال الستة أشهر الأخيرة للسنة، وهذا يعود إلى تراجع السعر المتوسط للبرميل (19,5 دولار) بالنسبة لمستواه في السداسي الأول (20,12 دولار) وأيضا تراجع أكثر من المستوى الذي وصله في السداسي الثاني من 1996 (23,4 دولار)، واستقرت إيرادات البضائع في مستوى السداسي الأول 4 مليار دولار وسجل حساب المعاملات الجارية فائضا بـ 1,4 مليار دولار مقابل 2 مليار دولار في السداسي الأول، وانخفاض هذا الفائض مرتبط أساسا بانخفاض إيرادات المحروقات في السداسي الثاني من سنة 1997.

وأخيرا فإن تعزيز الوضعية الخارجية يسمح بتحسين العرض القوي للمعاملات الأجنبية لبنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك وهذا يسهم في تقوية التوازن.

وفي سنة 1998 انخفض متوسط سعر برميل البترول ليلبغ في السداسي الأول 16 دولار وازدادت حدة هذا الانخفاض في السداسي الثاني ليلبغ 11,90 دولار في المتوسط، وبلغت إيرادات الصادرات 9,8 مليار دولار أي 3,4 مليار أقل مما كنت عليه في عام 1997، حيث بلغت 13,2 مليار دولار.

وقد كانت الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 1998 مرتبطة ببرنامج صندوق النقد الدولي واستطاعت تعبئة 920 مليون دولار كتمويل استثنائي بموجب إعادة الجدولة ودعم ميزان المدفوعات في إطار تسهيلات الصندوق وسمح ذلك بالتخفيف من الأثر السلبي لتدهور أسعار البترول، واستمرت احتياطات الصرف في الزيادة من 8 مليارات دولار في نهاية 1997 إلى 8,9 مليار دولار في ماي 1998 وانخفضت إلى 6,8 مليار دولار في نهاية 1998 أي

بانخفاض قدره 2,1 مليار دولار في سبعة أشهر، وانعكس انخفاض الصادرات مباشرة على تسديد خدمة الدين إلى الصادرات والتي بلغت 47 % في 1998 بعدما استقرت في حدود 30% سنتي 1996 و 1997.

إن التدهور المسجل في الوضعية الخارجية في السداسي الثاني من 1998 قد استمر خلال السداسي الأول من 1999 بسعر متوسط لبرميل البترول 13,44 دولار، وأمام هذا التدهور قام بنك الجزائر نهاية خلال السداسي الأول من 1999 بالبحث عن تمويلات سريعة التعبئة لدعم ميزان المدفوعات وكانت التعبئة خلال السداسي الأول من 1999 لتمويلات دعم ميزان المدفوعات، ومع ذلك تواصل انخفاض الاحتياطي إلى أن وصل 4,6 مليار دولار في نهاية جوان 1999 بعد أن كان 6,8 دولار في نهاية 1998، ووصل سعر صرف الدولار في نهاية جوان 1999 إلى 68,31 دج في سوق الصرف ما بين البنوك بعد أن كان 60,35 دج في نهاية ديسمبر 1998.

إلا أن السداسي الثاني من سنة 1999 عرف ارتفاعا محسوسا لأسعار البترول لتبلغ 23 دولار للبرميل ما جعل متوسط السعر السنوي للبرميل يصل 17,9 دولار. وهكذا ارتفعت إيرادات الصادرات بـ 50% في السداسي الثاني مقارنة بالسداسي الأول لتبلغ 11,91 مليار دولار أقل من مستواها سنة 1997 وتغوق بـ 2 مليار دولار مستواها في سنة 1998.

وإجمالا فإن الميزان الجاري للمدفوعات الخارجية قد اتسم بالتوازن بعد أن بلغ عجزه 900 مليون دولار في سنة 1998.

أما سنة 2000 فقد تواصل فيها ارتفاع البترول حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 27,5 دولار في السداسي الأول و 28,3 خلال الأشهر التسعة الأولى 28,7 مليار دولار للبرميل لسنة 2000.

وفي المجموع فإن الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات يبقى مقبولا، وهذا ناتج من زيادة احتياطات الصرف بـ 3,3 مليار دولار خلال، وسجل هذا العام فائضا معتبرا يتوقع أن يكون 4,5 مليار دولار وسجل حساب راس مال خروج رؤوس أموال في إطار تسديد أصل الدين (1,4 مليار في السداسي الثاني) وعليه فقد سجل الميزان الكلي للمدفوعات الخارجية فائضا بفضل ارتفاع سعر البترول ساهم في توازن سوق الصرف ما بين البنوك وتزايد عرض العملات الأجنبية، كما ساهم في استقرار معدل صرف العملة الوطنية.

#### 4- السياسة النقدية (2000-2004):

خلال هذه الفترة طرأت مجموعة من التعديلات النقدية في الجزائر والتي نوجزها فيما يلي:

- إصدار النظام 01-2000 المؤرخ في 13 فيفري 2000 المتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض والمصارف.
- صدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا الأمر الرئاسي وبصفة مباشرة الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون وموارده المطبقة.

وبعدما تم التقليل من أهمية وزارة المالية، أثبت بنك الجزائر بعد سيطرة دامت عشرية كاملة عدم فعاليته في تحقيق عدة أهداف مسطرة، تم إحداث بعض التعديلات الضرورية على قانون النقد والقروض 90-10 عن طريق إصدار الأمر

01-01، حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض في تسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاه كل من:

- محافظ بنك الجزائر؛

- ثلاثة نواب للمحافظ؛

- مجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقرض)؛

- مراقبان.

أما مجلس الإدارة يتكون من:

- المحافظ الرئيس؛

- نواب المحافظ كأعضاء؛

- ثلاثة موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية.

أما مجلس النقد والقرض يتكون من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.

- ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.

- إصدار التعليمات رقم 02-2000 المؤرخة في 11 أفريل 2002، المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق

النقدية عن طريق مناقصات فورية في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل مقابل سعر الفائدة محدد لكل عملية.

- صدور الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمؤرخ في 26 أوت 2003، ففي ظل هاشاشة الجهاز

المصرفي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية العالمية، وظهر فضيحتي بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري أدخل العديد

من التعديلات على قانون النقد والقرض بموجب هذا الأمر تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:

-تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال:

✓ التفرقة على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛

✓ تأسيس هيئة للرقابة؛

✓ تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية؛

✓ تعزيز الإتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:

• إثراء محتوى وشروط التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر؛

• إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية؛

• التداول الجيد للمعلومات المالية؛

• توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين وذلك من خلال:

- تعزيز الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرتها وإقرار العقوبات الجزائية على مخالفيها؛
- تشديد العقوبات على كل الإنحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية؛
- يمنع على البنوك تمويل نشاط المؤسسات التابعة لمسيرتها أو المساهمين فيها؛
- تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر؛
- المساهمة في صندوق ضمان الودائع، حيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 2% على الأكثر من مبلغ ودائعها؛
- إصدار النظام 02-04 المؤرخ في 04 مارس المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الإلزامية الدنيا.

#### 5- السياسة النقدية (2005-2009):

- تضم هذا الفترة جملة من التعديلات تمثلت فيما يلي:
- إصدار التعليمات رقم 04-05 المؤرخة في جوان 2005 المتعلقة بالتسهيل المغلبة للفائدة؛
  - إصدار التعليمات 07-13 المؤرخة في 27 ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة للتعليمات رقم 02-04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية، وفقا للمادة 03 من هذه التعليمات حدد معدل الاحتياطي الإلزامي عند 8%؛
  - إصدار التعليمات رقم 02-08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمات رقم 01-05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية تحدد هذه التعليمات مكافأة الإحتياطات الإلزامية بنسبة 0.75%؛
  - إصدار النظام رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، بحيث يحدد هذا النظام بشكل خاص ما يلي:

- الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والعقوبات التي يمكن ان تتعرض لها في حالة عدم احترام التزاماتها؛
- الأوراق المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر في السوق النقدية؛
- التسهيلات الدائمة (تسهيل التسليفة الهامشية، تسهيلة الودائع المغلبة للفائدة) التي تتم بمبادرة من المصارف
- بصفتهم أطراف مقابلة لعمليات السياسة النقدية؛
- إجراءات تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، وإجراءات حركة الأموال الخاصة بعمليات السياسة النقدية.

#### 6- السياسة النقدية (2010-2017):

تضم هذه الفترة مجموعة من التعديلات النقدية نوجزها في ما يلي:

- إصدار الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعزز هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوي الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة صريحة لبنك الجزائر خاصة من زاوية مراقبة الخطر النظامي، إضافة إلى مهمته المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الأسعار.

أدت الأوضاع الصعبة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة للصدمات الخارجية الحادة الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية، إلى قيام السلطات العمومية بحكمة بمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للخروج من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد، ولهذه الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم والمعروفة تحت اسم " التمويل غير التقليدي " أو " التسهيل الكمية "، حيث أن هذه الأداة ظهرت لأول مرة في اليابان في سنوات التسعينات، كما استعملت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوروبا بعد الأزمة المالية التي ظهرت سنة 2008، وقصد إدراج أداة التمويل الجديدة هذه تم تعديل قانون النقد والقرض بتاريخ 11 أكتوبر 2017، وذلك من خلال إصدار القانون 10-17 الذي يتم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث يعد هذا التعديل الأخير تعديلا ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن، وقد تمت صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة وهي المادة رقم 45 مكرر. لا يؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد والقرض، وعليه تنص المادة الأولى من القانون رقم 10-17 السابق الذكر على ما يلي: "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار ."

وتبغى الإشارة إلى أن المصادقة على هذا التعديل تأتي في ظل تخوف كبير لدى خبراء الساحة البنكية والمالية الجزائرية الذين يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع نقود المحفوفة بالمخاطر، والتي ينجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع رهيب للقدرة الشرائية للدينار، وإخلال كبير بدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.

#### 7- السياسة النقدية (2018-2020):

- تضمنت هذه الفترة (2018-2020) مجموعة من التعديلات النقدية التي نوجزها في ما يلي:
- النظام رقم (03-2018) المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 المتعلقة بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المثالية العاملة في الجزائر.
  - المرسوم الرئاسي المؤرخ في 04 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر سنة 2019 والمتخذ من تعيين نائين لمحافظة بنك الجزائر.
  - النظام رقم (09-20) المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 28 ديسمبر 2020 يعدل ويتم النظام رقم (02-09) المؤرخ في 26 ماي سنة 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

وعلى الصعيد الخارجي، فإن أهم ما ميز هذه الفترة أن رصيد ميزان المدفوعات قد عرف فوائضا مالية معتبرة بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل من 45 دولار سنة 2016 الى 71.28 دولار سنة 2018، أما بخصوص احتياطي النقد الأجنبي فقد انتقل من 114.14 مليار دولار سنة 2016 الى 48.17 مليار دولار سنة 2020.

### ثانيا:التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الجزائر.

سنتطرق في هذا الجانب إلى عوامل ضعف وقوة السياسة النقدية في الجزائر وشروط نجاحها.

#### 1-عوامل ضعف السياسة النقدية في الجزائر:

يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- شدة حساسية الاقتصاد الجزائري والسياسة النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها العملة المتعامل بها في سوق النفط العالمي (الدولار الأمريكي) إذ ينجر عن ذلك علاقة دائرية بين الوضع الخارجي للجزائر والخزينة التي تجد ملاذها في الجهاز النقدي، مما يكون له الأثر السلبي على سير السياسة النقدية في الجزائر، كما أنه في ظل اعتماد الجزائر في صادراتها على منتج شبه وحيد بصفة مرتفعة وهي لا تتحكم في سوقه، سينتج عنه عدم فعالية تخفيض العملة كإجراء لتحسين الوضع الخارجي للاقتصاد، بالإضافة إلى أن السياسة النقدية وفعاليتها قد تتراجع لاسيما خلال فترات انخفاض أسعار المحروقات كما حدث نهاية 1998 في حين نجن أن أدائها وفعاليتها الاقتصادية الكلية تصبح في تبعية دائمة لسوق المحروقات.

- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة سائلة وليس في شكل ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يقلل من دور البنوك التجارية، بالإضافة إلى غياب الدور الفعال للأسواق النقدية والمالية، حيث أن السوق المالية في الجزائر حديث النشأة، وهذا ما يرجع إلى ضعف القدرة على الخروج من اقتصاد الاستدانة الذي يتقل كاهل البنوك إلى اقتصاد الأسواق المالية الذي يتماشى واقتصاد السوق المتوجه إليه في إطار تحول الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى عدم بلوغ درجة تحقيق الشفافية الاقتصادية في إطار هشاشة الاقتصاد الجزائري ذي القطاع الائتماني الضعيف وعدم نضج القطاع الخاص، وهو ما يفسر سيطرة القطاع المؤطر على الأقل حكوميا على البورصة والذي أدى إلى وجود بورصة بدون قطاع خاص.

- ضعف التعامل مع البنوك الخاصة في الجزائر، مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي المخصص، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة.

- ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع المتعامل بالورق النقدي، مما يكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

#### 2-عوامل نجاح السياسة النقدية في الجزائر:

من خلال المعالجة السابقة لموضوع السياسة النقدية، تبني لنا أن هذه السياسة من شأنها أن تحقق فعالية في ظل توفر شروط معينة نذكر منها ما يلي:

- توفر معلومات كافية عن حالة الاقتصاد أي وجود نظام معلوماتي فعال، باعتبار السياسة النقدية لها تأثير على جميع الأسواق (إنتاج، عمل، نقد) من خلال تأثيرها على كمية وقيمة النقود، لذا فعلى القائمين على السياسة النقدية أن يكونوا على دراية بالوضع الاقتصادي للبلاد من حيث أسواق وطبيعة اختلالاته وإمكانياته.
- تحديد هدف أساسي للسياسة النقدية، حيث لا يوكل للسياسة النقدية عدة أهداف نظراً للتصادم بينها، فنجد السلطة النقدية عاجزة في هذه الحالة، وعليه كلما استهدفت السياسة النقدية تنفيذ هدف وحيد كلما زاد ذلك من فعاليتها.
- التعرف على وزن كل وحدة مؤسسية في مجمل النشاط الحكومية وهل هي اجتماعية أو مادية وعلى غرار ذلك تسيير السلطة النقدية.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للمتغيرات النقدية، مما يقلل من ظهور الفجوات التضخمية.
- نظام سعر الصرف فعال، حيث تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن، أكثر منه في اقتصاد ذو سعر صرف ثابت، وعليه فالسياسة النقدية سياسة ديناميكية سوقية.
- توفر مناخ استثماري قادر على استيعاب دخول وخروج رؤوس الأموال وكذا الاستثمارات المختلفة.
- ضرورة تمتع اقتصاد البلد بسوق نقدي وسوق مالي منظمين ومتطورين.
- تكون السياسة النقدية فعالة أكثر كلما تمتعت السلطات النقدية بدرجة كبيرة من الاستقلالية.
- حساسية الاستثمار لمتغيرات السياسة النقدية.
- ضعف نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.

### 3- التحديات التي تواجه السياسة النقدية في الجزائر:

تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تمت إدارتها بنجاح، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون السلطات النقدية على دراية كافية وتقدير دقيق لتوقيت تأثير هذه السياسة من خلال عمل أدواتها المباشرة كانت أم غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية، وأن انتقال تطبيق إحدى أدوات السياسة النقدية يحتاج إلى مدة زمنية كبيرة، قد تتجاوز توقعات بنك الجزائر، وبالتالي عليه أن يكون قادراً على التنبؤ بزمان انتقال اثر السياسة النقدية التي قام بتطبيقها على المتغيرات الاقتصادية.

والسياسة النقدية في الجزائر اليوم تجد نفسها أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها من أهمها:

- ✓ موارد مالية معطلة؛
- ✓ عدم تنوع الاقتصاد مما أدى إلى تدهور في النشاط الاقتصادي؛

✓ البطالة المرتفعة؛

✓ تذبذب اسعار النفط؛

✓ الفساد المالي والاداري؛

✓ انخفاض في الاستثمارات المنتجة؛

✓ ضعف البيئة المصرفية والمالية وعدم وجود الائتمان اللازم؛

✓ السياسة النقدية غير متناسقة مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى.

لذلك كان لزاما على أصحاب القرار إجراء العديد من الإصلاحات والإجراءات للدفع من كفاءة السياسة النقدية للمساهمة في تغيير الوضع القائم، حيث يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي والذي يركز على المراقبة والإشراف وتوجيه الاقتصاد الوطني من خلال أدواتها المباشرة وغير المباشرة، والعمل على الرفع من كفاءة هذه الأدوات هذا جهة، ومن جهة أخرى، الاهتمام بتفعيل أدوات السياسة النقدية المباشرة مثل سياسة الإقناع الأدبي من أجل تخصيص الائتمان نحو قطاعات اقتصادية معينة كالمشاريع الاستثمارية في مجال الزراعة والصناعة التحويلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن أيضا للبنك التمييز بين القطاعات في الحصول على القروض من خلال سعر فائدة أو فترة التسديد، حيث يمس هذا الإجراء المشاريع التي يمكن أن تساهم في توظيف اليد العاملة وتنويع الإنتاج.